الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/448
28 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات		٤
الاتحاد الروسي		٤
الأرجنتين		٥
اسبانيا		٥
إكوادور		٥
أوروغواي		٦
بوركينا فاصو		٦
ترينيداد وتوباغو		٦
الجمهورية الدومينيكية		٧
الجمهورية العربية السورية		٧
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		٨
زمبابوي		٨

93-52741 151093 261093

المحتويات (تابع)

ساموا ٩
السلفادور ٩
شيلي ٩
الصين ١٠
غانا ١٠
غيانا ١٠
الفلبين ١١
فنزويلا ١١
فييت نام ١١
الكاميرون ١٢
كمبوديا ١٢
كندا ١٣
كوبا ١٣
كولومبيا ٢٦
كينيا ٢٧
ليسوتو ٢٧
المكسيك ٢٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ٢٨
الهند ٢٨
اليمن ٢٩

أولا - مقدمة

١ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩/٤٧، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" وفيما يلي نص القرار:

"إن الجمعية العامة،

"تصميما منها على تشجيع الامتثال الدقيق للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة،

"وإذ تؤكد من جديد، من بين مبادئ أخرى، تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بأنواعه في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية، وهي المبادئ الواردة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية،

"وإذ يساورها القلق إزاء قيام دول أعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة،

"وقد بلغها اتخاذ تدابير من ذلك القبيل مؤخرا ترمي إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتوسيع نطاقه،

"١ - تطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، وذلك عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالتعهدات التي قطعتها على نفسها بحرية عند انضمامها إلى صكوك قانونية دولية تؤكد، فيما تؤكد، حرية التجارة والملاحة؛

"٢ - تحث الدول التي لديها قوانين أو تدابير من هذا القبيل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإبطالها أو إلغائها في أسرع وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني؛

"٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين لكي تنظر فيه؛

"٤ - تقرر أن تدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين".

٢ - عملا بذلك الطلب دعا الأمين العام الحكومات بمذكرة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وبتذكير مؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى تزويده بأي معلومات قد تود الإسهام بها في إعداد تقرير الأمين العام المطلوب بموجب الفقرة ٣ من القرار الوارد أعلاه.

٣ - وقد استنسخت في هذا التقرير الردود الواردة حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وسوف تستنسخ الردود التي قد ترد وتصدر بوصفها إضافات لهذا التقرير.

٤ - ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٩/٤٧ كتب ما يزيد على ١٢٠ منظمة غير حكومية إلى الأمين العام تحثه على تنفيذه بسرعة. وفي الوثيقتين A/INF/47/6 و Add.1 قائمتين بأسماء هذه المنظمات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل : بالروسية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣]

إن الاتحاد الروسي يعارض بثبات اتباع نهج يرمي الى العزل الاقتصادي والسياسي وغيره من أشكال العزل للدول. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو القرارات ذات الطبيعة الملزمة (الجزاءات) التي يتخذها المجتمع الدولي بالنسبة الى بلدان منفردة. وفي هذا الصدد، لا يمكن، بطبيعة الحال، للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد ضد كوبا، إلا أن تثير القلق.

على أننا ننطلق، في الوقت نفسه، من أن مشكلة كهذه ينبغي أن تُحل عن طريق الحوار البناء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في سياق البحث عن طرق إعادة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها. وقد أحيطت الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا أكثر من مرة علما بموقف الاتحاد الروسي هذا. وبعد أن سن الكونغرس الأمريكي "قانون توريشللي" أعربنا بجلاء عن وجهة نظرنا، معلنين أن القانون المذكور إنما يمس مصالح مجموعة كاملة من البلدان، بما في ذلك الاتحاد الروسي، ويتنافى الى جانب ذلك في بعض مبادئه مع القواعد الأساسية للقانون الدولي.

وينطلق الجانب الروسي من أن استمرار حظر الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وحتى تشديده في بعض المجالات الاقتصادية المنفردة يؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى معيشة فئات عريضة من السكان الكوبيين، ويكبح بداية عملية الاصلاحات الاقتصادية الجذرية في الجزيرة، ويعيق اندماج كوبا بصورة أفضل في الهياكل الاقتصادية الدولية وفي الهياكل الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

إن الاتحاد الروسي يؤيد بصورة ثابتة تخفيف التوتر حول كوبا، وهو يساعد على ذلك بالخطوات العملية التي يتخذها إزاء مسألة إزالة الصبغة العقائدية عن العلاقات الروسية الكوبية، وإقامة هذه العلاقات على أساس جديد يستند الى معايير المنفعة المتبادلة والمتوازنة المتعارف عليها. إننا نؤيد عودة العلاقات الأمريكية - الكوبية الى طبيعتها، فمن شأن هذا أن يحل المشاكل القائمة بين الدولتين المتجاورتين، بما في ذلك جوانبها التجارية - الاقتصادية، على أساس متحضر، في إطار حوار يتم في جو من الاحترام المتبادل والمساواة.

الأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]
[٦ آب/أغسطس ١٩٩٣]

تود البعثة الدائمة للجمهورية الأرجنتينية أن تشير إلى أن النظام القانوني الداخلي الأرجنتيني لا يتضمن أي قانون أو إجراء يتعلق بديباجة القرار المذكور.

اسبانيا

[الأصل : بالاسبانية]
[٤ أيار/مايو ١٩٩٣]

١ - فيما يتعلق بالفقرة ١ من القرار: لم تسن اسبانيا ولم تطبق، فيما يتعلق بكوبا، أي قوانين أو تدابير يُظن أنها تنال من السيادة أو تتدخل في الشؤون الداخلية أو تنال من حرية التجارة والملاحة.

٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار: فإنه لعدم وجود مثل هذه القوانين أو التدابير في اسبانيا، فإن هذه الفقرة لا تنطبق.

إكوادور

[الأصل : بالاسبانية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٩٣]

اتضح بجلاء معيار حكومة إكوادور في كلمة ممثلها عندما أيد في تصويته لقرار الجمعية العامة ١٩/٤٧. كما يجدر بالاشارة أن رئيس اكوادور أيد، الى جانب رؤساء الدول والحكومات الآخرين الذين شاركوا في المؤتمر الثالث لمجموعة البلدان الأيبيرية الأمريكية الذي عقد في السلفادور ده باهيا بالبرازيل في

تموز/يوليه ١٩٩٣، الوثيقة الختامية (A/48/291، المرفق) التي يرد في فقرتها ٦٨ ما يلي: "ونحن نحيط علما بالقرارات المتخذة مؤخرا في المحافل الدولية بشأن ضرورة الكف عن القيام من جانب واحد بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية من قبل دولة ما ضد دولة أخرى لأسباب سياسية".

أوروغواي

[الأصل: بالاسبانية]
[١٩ آب/اغسطس ١٩٩٣]

نظرا الى أن أوروغواي تنتهج تقليديا سياسة خارجية تعزز حماية التجارة دون أي نوع من القيود ولا تقر في تشريعاتها، في الوقت ذاته، تطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود، فإن حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية لم تطبق تدابير أو قوانين من المشار إليها في ديباجة القرار ١٩/٤٧.

بوركينا فاصو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

ليس في بوركينا فاصو أي قانون أو إجراء يرمي إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا أو توسيع نطاقه. وحكومة بوركينا فاصو تنتهج هذه السياسة لرفع الحصار المفروض على كوبا، وذلك وفقا للفقرات ١ و ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٩٣]

لم تسن ترينيداد وتوباغو أي قانون ولم تطبق أي تدبير ولم تدخل في أي اتفاق دولي قديم أو جديد فيما يتعلق بالتجارة مع كوبا.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصـــل : بالاسبانيـــة]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

لا توجد في الجمهورية الدومينيكية قوانين أو تدابير من تلك التي يشير اليها القرار ١٩/٤٧، ومع ذلك فإننا أعربنا في الهيئات الدولية عن موقفنا المؤيد لحرية التجارة العالمية، ورفضنا لجميع الممارسات التجارية التقييدية أو الحمائية التي لا تزال للأسف تسود بعض الاتجاهات في ميادين هامة من الاقتصاد العالمي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصـــل: بالعربيـــــة]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣]

يهدي القائم بأعمال وفد الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة أطيب تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة الى مذكرته AD/CUBA/1 المؤرخة ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بشأن قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، يشرفه أن ينقل الى سعادة الأمين العام رد حكومة الجمهورية العربية السورية التالي بهذا الشأن.

"وانسجاما مع موقف الجمهورية العربية السورية المبدئي من البند المعنون (ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا)، صوت وفد الجمهورية العربية السورية الى جانب دعم القرار ١٩/٤٧ الذي يؤكد على التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى تساوي الدول في السيادة وعلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعلى حرية التجارة والملاحة الدوليتين، والذي يطالب باتخاذ الخطوات اللازمة في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ثلاثين عاما".

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصـــل : بالانكليـــزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

١ - تبدي حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أسفها لأنه لم تتخذ، منذ اعتماد القرار ١٩/٤٧، أي تدابير ملموسة لانهاء الحظر. ويعاني الشعب الكوبي حاليا صعوبات حتى في الحصول على اللوازم الطبية والمواد الغذائية، وهي من فئة السلع الانسانية. وعلاوة على ذلك، يفرض الحظر خسائر لا مبرر لها على بلدان أخرى لها علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا.

٢ - وترى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم حق هذا الشعب في اختيار نظامه الخاص. والاشتراكية في كوبا هي الفكرة التي اختارها الشعب الكوبي نفسه، ويجب ألا تستغل ذريعة لفرض حظر على كوبا.

٣ - وتود حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تحث الأمم المتحدة على أن تبذل كل ما في وسعها لانهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وذلك وفقا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولاسيما الفقرة ٢ من القرار ١٩/٤٧.

زمبابوي

[الأصل: بالانكليزيـــة]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣]

تعتقد زمبابوي أنه ينبغي حل الخلافات بين الدول بالمفاوضات والحوار، كما يدعو الى ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا أيدت زمبابوي القرار ١٩/٤٧. ولم تسن زمبابوي أو تطبق قوانين وأنظمة تتضمن عناصر متجاوزة للحدود الاقليمية تؤثر سلبا على حق كل دولة في مزاولة التجارة الخارجية وغيرها من أشكال التعاون الدولي.

ساموا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ آب/أغسطس ١٩٩٣]

لم تسن ساموا الغربية أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٩/٤٧.

السلفادور

[الأصل : بالاسبانية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

١ - إن حكومة السلفادور، إذ تعي تماما ضرورة أن تساهم ايجابيا في تحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الدول في السيادة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للنيل من السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو لأي شكل آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، فإنها تعرب عن عزمها الامتثال للقرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢ - وفي هذا الصدد تحيط حكومة السلفادور الأمين العام للأمم المتحدة علما بأنها باعتبارها دولة حريصة على احترام القانون الدولي ووفية لالتزاماتها القانونية الدولية التي تكرس في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة، بأنها لم تسن ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من قبيل ما ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧.

شيلي

[الأصل: بالاسبانية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣]

امتنعت حكومة شيلي عن تطبيق أو تعزيز فرض قوانين أو قواعد إدارية من قبيل ما ذكر في ديباجة القرار ١٩/٤٧.

الصين

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

إن حكومة جمهورية الصين الشعبية ترى على الدوام أن لجميع الشعوب الحق في اختيار أنظمتها الاجتماعية وسبلها إلى التنمية وفقا لظروفها القومية الخاصة. وليس لأي بلد آخر أن يتدخل. والمشاكل التي تنشأ فيما بين الدول يجب أن تحل عن طريق التشاور والحوار والتفاوض على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. أما الجزاءات الاقتصادية، بما في ذلك الحظر، فإنها لا تساعد على حل المشاكل.

غانا

[الأصـــل : بالانكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣]

ليس لجمهورية غانا أي قوانين أو نظم تمس آثارها الخارجة عن النطاق الاقليمي سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول، وحرية التجارة والملاحة كما ورد في القرار ١٩/٤٧.

غيانا

[الأصـل : بالانكليـــزية]
[٦ آب/أغسطس ١٩٩٣]

١ - تود غيانا أن تفيد بأن الفقرتين ١ و ٢ من القرار المذكور لا تنطبقان على غيانا. إن لغيانا علاقات دبلوماسية كاملة مع كوبا، وليس هناك أي قوانين أو تدابير قائمة في غيانا تقيد العلاقات الاقتصادية والمالية بين غيانا وكوبا. وترى غيانا أنه يجب الغاء الحظر المفروض على كوبا.

٢ - وقد تجدر الاشارة الى أن غيانا امتنعت عن التصويت على القرار المذكور أعلاه، مع تعليل للتصويت بعد الاقتراع. وفي سياق روح التقارب الناشئ في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه، وسعيا الى السلم والتنمية المستدامة، لا يمكن لغيانا أن تؤيد استمرار الحظر. وتود غيانا أن تسجل أنها ستعيد النظر في تصويتها على أي قرار مماثل في الدورة القادمة للجمعية العامة.

الفلبين

[الأصـــل : بالانكليـــزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

امتنعت الفلبين عن التصويت على القرار ١٩/٤٧ المتعلق بإنهاء الحظر الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، بسبب سياستها العريقة في الأمم المتحدة، القائمة على عدم إطلاق النعوت، على أن حكومة الفلبين تتعاطف مع كوبا في هذه المسألة وتؤيد أحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧، الذي يدعو الى إنهاء الحظر الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا. وترى الفلبين أن قانونا محليا يفرض أنواعا من الحظر على دولة معينة هو قانون له آثار خارجية غير مقبولة على ما لدولة أخرى من امتيازات سيادية.

فنزويلا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

١ - نفذت فنزويلا ما هو منصوص عليه في القرار ١٩/٤٧ بحذافيره، اتساقا مع التزامها الثابت بالسهر على التنفيذ التام للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحماية السيادة القضائية وحرية التجارة والملاحة.

٢ - ولذلك فإن فنزويلا أعربت عن معارضتها لسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها؛ وقد اعتبرت هذا النوع من التدابير غير مقبول.

فييت نام

[الأصـــل: بالفرنسيـــة]
[٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٣]

١ - ينبغي أن يطبق بجدية القرار ١٩/٤٧ الذي يتفق مضمونه والقوانين الدولية، والذي حظي بتأييد المجتمع الدولي.

٢ - بعد سنة من اعتماد هذا القرار ما زالت كوبا ضحية لسياسة الحصار والحظر. وقد زاد هذا من الصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي في عمليتي بناء وتنمية بلده التي نكبت مؤخرا بكوارث طبيعية.

٣ - يتعين أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تدابير أكثر فعالية وإيجابية لإنهاء سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تتعرض لها كوبا، ولمساعدة الشعب الكوبي على التغلب على ما ينجم عن تلك السياسة من صعوبات.

٤ - لم تسن فييت نام أي قوانين ولم تطبق قط أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وموقف فييت نام الثابت هو ضرورة إنهاء سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تتعرض لها كوبا وإنهاء تطبيق القوانين والتدابير التي تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الاقليمية سيادة ومصالح الدول الأخرى.

٥ - وإن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية انطلاقا من روح التضامن والتفاهم مع الشعب الكوبي اضطلعت في خلال السنوات الماضية بسلسلة من الأنشطة لتقديم الدعم الى كوبا، من بينها حملات جمع الأرز ومواد أخرى لمساعدة الشعب الكوبي في التغلب على الصعوبات الناجمة عن سياسة الحصار المشار إليها آنفا وعلى الكوارث الطبيعية.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ أيار/مايو ١٩٩٣]

لم تتخذ حكومة الكاميرون أي إجراء تشريعي أو تنظيمي يتنافى مع القرار ١٩/٤٧.

كمبوديا

[الأصل: بالفرنسية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣]

ترى حكومة كمبوديا الوطنية المؤقتة أن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ٣٠ سنة لم يفعل سوى فرض المعاناة بصورة ظالمة على الشعب الكوبي البريء. وقد حان الأوان لرفع هذا الحصار حتى تؤدي الأمم المتحدة دورها السامي.

كندا

[الأصـــل: بالانكليزيـــــة]
[٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣]

١ - لم تقم كندا بسن أو تطبيق أي قانون أو إجراء من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٩/٤٧. وقد أصدرت كندا أمرا لإيقاف الامتثال في كندا لإجراء اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية يتعدى حدودها الاقليمية، الجزء ١٧٠٦ (ألف) (١) من قانون الترخيص المتعلق بالدفاع الوطني للسنة المالية ١٩٩٣ ("قانون الديمقراطية الكوبية"). وقد أبلغت حكومة كندا حكومة الولايات المتحدة برأيها الذي مفاده أنه ينبغي تعديل نص الجزء ١٧٠٦ من قانون الديمقراطية الكوبية أو إلغاؤه حتى لا يعني تنظيم أنشطة الشركات الكندية في كندا.

٢ - كما أبلغت حكومة كندا حكومة الولايات المتحدة بقلقها إزاء نص الجزء ١٧٠٦ من قانون الديمقراطية الكوبية الذي يحظر على السفن التي تدخل كوبا الاتجار في السلع أو شراء أو تقديم خدمات من تحميل أو تفريغ شحنات في الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما بعد مغادرتها كوبا.

كوبا

[الأصـــــل: بالاسبانيـــــة]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

١ - يستتبع تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ أن تمتنع الولايات المتحدة، بوصفها دولة عضوا في المجتمع الدولي ولا سيما في الأمم المتحدة، عن سن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدودها سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة؛ كما يستتبع أن تتخذ الولايات المتحدة "الخطوات اللازمة" لإبطال أو إلغاء القوانين الموجودة التي من هذا القبيل والتي تطبق كجزء من سياسة ذلك البلد المعادية لكوبا.

٢ - بيد أن الواقع هو على العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة بمواصلتها وتكثيفها سياستها المتجسدة في الحصار الاقتصادي الذي فرضته على كوبا تنتهك هذا القرار وكذلك مبادئ "تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بأنواعه في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية" التي أكدت مجددا في ديباجة القرار.

٣ - وإن المناقشة العميقة والمستفيضة التي دارت في الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ والقرار الذي اتخذته الجمعية يؤكدان عدم شرعية وإجحاف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا، وينبغي أن يؤديا على الأقل إلى إعادة النظر في هذه السياسة العدوانية الغريبة التي لا تعتدي على أبسط حقوق الإنسان لشعب كوبا فحسب بل أيضا على الحق السيادي للدول الأخرى.

٤ - وقد قامت حكومة الولايات المتحدة في تحد صريح لإرادة المجتمع الدولي بتعزيز الحصار بتدابير قانونية وتنظيمية مستترة مشينة، بل بالضغط على بلدان أخرى والتشهير بها، كل ذلك في إطار شبكة معادية من الجزاءات مقامة ومنفذة بهدف معلن هو الإطاحة بالنظام السياسي والاقتصادي القائم في كوبا وإحلال نظام على هوى الولايات المتحدة محله.

٥ - والولايات المتحدة بتطبيقها هذه السياسة لا تمتنع عن تنفيذ القرار ١٩/٤٧ فحسب بل تنتهك مباشرة قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٢١٠/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ و ١٨٥/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٦٥/٤١ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٧٣/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢١٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٠/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التي أعربت فيها عن استيائها لاتخاذ تدابير اقتصادية لممارسة قسر على البلدان النامية للتأثير في قراراتها السيادية. وهي في نفس الوقت تتجاهل الرغبة التي أعرب عنها رؤساء دول وحكومات حركة البلدان غير المنحازة، الذين في مؤتمرهم العاشر "حثوا حكومة الولايات المتحدة على الكف عن ارتكاب أعمال ضد كوبا تتنافى مع حسن الجوار، وعلى إنهاء سلسلة التدابير والإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على هذا البلد طيلة ما يزيد على ثلاثة عقود والتي ألحقت بها خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة". و "حثوا أيضا الولايات المتحدة على حل خلافاتها مع كوبا عن طريق مفاوضات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل"[(١)].

٦ - ومنذ البداية كانت المجموعة الكبيرة من الإجراءات القانونية التنظيمية والممارسات التي استعملتها الولايات المتحدة لخنق كوبا اقتصاديا تتعدى الحدود الإقليمية للولايات المتحدة وبالتالي تترتب عليها آثار لا في كوبا فحسب بل أيضا في بلدان أخرى وفي السير الطبيعي للعلاقات الاقتصادية الدولية، حتى قبل وبغض النظر عما يسمى بقانون توريسللي الذي سعيا إلى إحكام الحصار أضفى الصفة الرسمية صراحة على الأمر الواقع وأكد مجددا تدابير تتعدى الحدود الإقليمية كانت الولايات المتحدة تطبقها ضد كوبا في عقد الستينات.

٧ - والولايات المتحدة لا تمتثل لأحكام القرار ١٩/٤٧ أولا لأن عدوانها الاقتصادي على كوبا يرتكز على وجه التحديد على قوانين وأنظمة اتحادية وصادرة عن الولايات، سنت في انتهاك للقانون الدولي وبوعي تام وبهدف جلي يتمثل في القسر السياسي. إن مجرد وجود هذه القوانين والأنظمة يمس سيادة كوبا بوصفها دولة مستقلة ويمثل نية التدخل بأشكال مختلفة في دول أخرى وفي حرية التجارة والملاحة الدوليتين المكرستين في عديد من الصكوك القانونية الدولية التي صدقت عليها الولايات المتحدة. ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٩/٤٧ لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة أي خطوة من الناحية القانونية

والتنظيمية لتصحيح هذه السياسة التي تواصل انتهاجها في تحد تام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد التعايش الدولي.

٨ - والأدهى من ذلك هو أنه بعد اعتماد القرار ١٩/٤٧ نظر كونغرس الولايات المتحدة في صكوك تشريعية جديدة تشدد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة بربط أهلية أي حكومة أجنبية للحصول على معونة اقتصادية من الولايات المتحدة بنوع العلاقات الاقتصادية لذلك البلد مع كوبا. ومن أمثلة تلك الصكوك الأحكام التي اعتمدت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن المساعدات الخارجية لعام ١٩٩٣.

٩ - فبدلا من الامتناع عن سن وتطبيق "قوانين وتدابير" جديدة و "اتخاذ الخطوات اللازمة" لإبطال أو إلغاء ما يوجد فعلا من هذه القوانين والتدابير، حسبما يقضي القرار ١٩/٤٧ تتيح الولايات المتحدة وتشجع أن تسن الولايات التي يتألف منها الاتحاد قوانين أكثر انتهاكا للقانون الدولي، وترمي إلى الحد من العلاقات الاقتصادية للدول ذات السيادة ولرعايا تلك الدول مع كوبا.

١٠ - ومن الأمثلة على ذلك، القانون الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ في ولاية فلوريدا، الذي يتضمن الانتقام القانوني والاقتصادي من الشركات التي تتاجر مع كوبا أو التي لها معها أي نوع من العلاقات الاقتصادية وتوجد في ولاية فلوريدا أو تكون لها أي مصالح فيها، بغض النظر عما إذا كانت خاصة أو حكومية.

١١ - والأمر لا يتعلق هنا بالمساس بسيادة الدول الأخرى فقط بحجة الحد من نشاط أفرع الشركات الأمريكية في البلدان الأخرى، الأمر الذي أدانه المجتمع الدولي بل بالسعي أيضا بهذا القانون الجديد إلى أن تقرر من جزء من إقليم الولايات المتحدة حدود حق أفراد وكيانات وحكومات غير خاضعين بأي حال من الأحوال للولاية القانونية للولايات المتحدة.

١٢ - كما لم تمتثل الولايات المتحدة لأحكام القرار ١٩/٤٧ فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها في الواقع، والتي بدلا من أن تنهي سياسة الحصار القائمة فعلا أو تبطلها، حسبما يقضي القرار، ترمي إلى زيادة آثارها إلى أبعد حد ممكن. وتحملنا على التوصل إلى هذا الاستنتاج الجهود العديدة المبذولة على المستوى العالمي، سواء لدى الحكومات أو الكيانات الاقتصادية، الخاصة والعامة، التي لها مصالح اقتصادية متصلة بكوبا. ونحن لدينا عن هذه الجهود معلومات دقيقة وجديرة بالثقة.

١٣ - إن كثافة الإجراءات المتخذة واتساع نطاقها يدلان على ما فيها من خصائص عدوان اقتصادي يهدف، من خلال إثارة الصعوبات الاقتصادية في وجه كوبا والإضرار بالصحة والرفاه والسلم ومعيشة السكان، إلى بلوغ القصد المعلن وهو زعزعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره الشعب

الكوبي بحرية. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في هذه الإجراءات وتتصرف إزاءها طبقا للمسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - لقد دأبت حكومة الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط مباشرة على حكومات منطقتنا لتعرقلها عن إقامة وتطوير علاقات تجارية مع كوبا ولتمنع انضمام كوبا إلى المنظمات الإقليمية المعنية بالتكامل والتنسيق في مجالات اقتصادية محددة مثل مجال السياحة. وفي عام ١٩٩٢، وجهت حكومة الولايات المتحدة تهديدات إلى تلك الحكومات، وحذرتها من "تكلفة" علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

١٥ - وخاطبت حكومة الولايات المتحدة، من خلال قنوات رسمية، مجموعة من الحكومات بهدف منع عقد الاتفاقات التي كانت كوبا تتفاوض عليها لمبادلة السكر والنيكل ومنتجات أخرى بإمدادات نفطية. وكانت ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية هدفا لهذه الإجراءات التهديدية التي مارستها حكومة الولايات المتحدة. وفي حالة واحد من هذه البلدان لم تنحصر الضغوط في منع توريد النفط، بل امتدت لتشمل منع ذلك البلد من تقديم المساعدة التقنية إلى صناعة النفط في كوبا.

١٦ - واستندت الولايات المتحدة إلى أحكام قانون توريسللي، قبل أن يبدأ نفاذه، لتهدد تلك الحكومات بالسلطة التقديرية التي خولها ذلك القانون لرئيس الولايات المتحدة في فرض الجزاءات على أي بلد يقدم المساعدة إلى كوبا.

١٧ - وظل عضو هام في الجماعة الاقتصادية الأوروبية يتعرض لضغوط قوية من الولايات المتحدة ليسحب القروض التي منحها لكوبا، وتعرض أيضا للتهديد باتخاذ تدابير تأديبية ضد مصالحه في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). واعترف المسؤولون في الولايات المتحدة علنا بأن سياسة بلدهم هي الضغط على بلدان أخرى لمنع كوبا من مواصلة جهودها الناجحة الرامية إلى توسيع قاعدتها التجارية، وبأنهم استخدموا لذلك الغرض تكتيك إثارة المخاوف بلا أسانيد من أن أي تعامل تجاري مع كوبا ينطوي على مزيد من الخطر.

١٨ - وفي عام ١٩٩٢، عكفت حكومة الولايات المتحدة على طلب الحصول بانتظام على معلومات عن مبيعات النفط التي يمكن تصديرها إلى كوبا، وخصوصا عن منشأ هذه المبيعات. وبلوغا لهذه الغاية، شنت الولايات المتحدة حملة عن طريق سفرائها في بلدان منتجة للنفط في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا والشرق الأوسط بقصد منع بيع النفط لكوبا. وتلقى بعض هذه البلدان تحذيرات واضحة من الولايات المتحدة بأن أي عملية بيع نفط لكوبا يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على علاقاته بالولايات المتحدة، ويمكن أن تصعب حصوله على القروض التي تقدمها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٩ - أما في حالة البلدان الافريقية فكانت الرسالة أوضح، فقد تلقت تلك البلدان تحذيرا مؤداه أن قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ستصبح مقيدة بما يؤثر على حصولها على الأموال اللازمة لبرامج مكافحة القحط.

٢٠ - ووجهت هذه الضغوط أيضا بطرق ما بين مباشرة وغير مباشرة إلى شركات أجنبية مختلفة تتفاوض مع كوبا على استكشاف النفط في الجرف القاري الكوبي، وهذا ما حدث مع شركة "توتال" الفرنسية التي زار مكاتبها في باريس مبعوثون من حكومة الولايات المتحدة يزعمون أن المناطق التي حددتها كوبا لاستكشاف النفط واستغلاله لها ملاك مسجلون بالطرق القانونية قبل عام ١٩٥٩.

٢١ - وبلوغا للقصد ذاته، استخدمت الولايات المتحدة شركات استشارية وهيئات علمية داخل الولايات المتحدة وخارجها لإجراء دراسات نظرية الهدف منها إصدار معلومات مضللة عن الاحتمالات النفطية في كوبا. وكانت شركة "بتروكونسلت" النفطية التابعة لجامعة هيوستن بولاية تكساس من بين المؤسسات المعتمد عليها لبث هذه المعلومات المضللة.

٢٢ - ومن خلال وسائل الإعلام الدولية، نشرت الولايات المتحدة إشاعات عن أن بعض الشركات النفطية مثل شركة "توتال" قد تنسحب من كوبا، وكان الغرض من هذه الإشاعات إثارة الشكوك وزعزعة الثقة في الإمكانات الحقيقية لتوافر النفط في كوبا.

٢٣ - وزار مسؤولون من الولايات المتحدة حكومة واحدة على الأقل في أمريكا اللاتينية وحكومة أخرى في أوروبا ليعربوا عن القلق البالغ الذي يساور حكومة الولايات المتحدة إزاء جميع أنواع التعاون مع كوبا في مشاريع مشتركة في مجال النفط. وفي حالات أخرى في أمريكا اللاتينية، أبلغت حكومة الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٢ أعلى الدوائر الحكومية في البلدان المعنية أنه بموجب قانون توريسللي ينبغي الامتناع عن تزويد الطائرات التجارية الكوبية بالوقود.

٢٤ - ومن بين الأساليب الأخرى التي اهتمت حكومة الولايات المتحدة باتباعها في ممارسة الحصار، تدبير مصادر بديلة لإمداد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وذلك لعزل صادرات كوبا من السكر إليها وحرمان كوبا على هذا النحو من إيرادات هذه السوق.

٢٥ - وفي مجرى عام ١٩٩٢، بذلت الولايات المتحدة محاولات لمساعدة بعض هذه الجمهوريات على تحديد مصادر بديلة ممكنة لتوريد السكر، ومحاولات لإقناعها بعدم عقد اتفاقات مع كوبا لمبادلة السكر بالنفط، وأكدت لهذه البلدان أنها مستعدة لتحديد البلدان المهتمة بتوريد السكر وللوساطة بين الموردين الممكنين ورابطة الدول المستقلة.

٢٦ - ومن جهة أخرى حثت الولايات المتحدة مجموعة من حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة في توريد السكر لرابطة الدول المستقلة، رغم علمها بأن هذه الممارسة التجارية غريبة تماما على مصالح تلك البلدان، وبأنها تنافي برامج التحول إلى القطاع الخاص التي تتفاوض الولايات المتحدة ذاتها على فرضها على تلك المنطقة، وبأن رابطة الدول المستقلة لا تشكل لتلك البلدان سوقا صالحة للبقاء لأنها بعيدة للغاية ولأن عملاتها القابلة للتحويل نادرة.

٢٧ - وبذل برنارد أرونسون، مساعد وزير الخارجية السابقة لشؤون البلدان الأمريكية محاولات في واشنطن في هذا الاتجاه بصفته الشخصية، مما يدل على الأولوية التي توليها حكومة الولايات المتحدة لهذه المسألة. فقد طلب أرونسون بنفسه من وليام ميدندورف، السفير السابق للولايات المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية والرئيس الحالي لشركة استشارية تعمل في مشاريع استثمارية وتجارية في أمريكا اللاتينية، أن يجمع من شريك تجاري هام لكوبا في تلك المنطقة المعلومات الضرورية عن موردي الحكومة المحتملين.

٢٨ - منذ منتصف عام ١٩٩٢ كان لوزارة خارجية ذلك البلد علاقة بالموردين المحتملين، أقامتها بلا شك الولايات المتحدة، ومن هؤلاء عدة بلدان ومؤسسات تجارية خاصة.

٢٩ - وطوال عام ١٩٩٢ كان من العناصر الثابتة في سياسة الولايات المتحدة المناهضة لكوبا التدخل لإلغاء الاتفاقات الجديدة التي تنطوي على منح كوبا قروضا خاصة لدعم مشترياتها من الأدوية ومبيعاتها من المنتجات الصيدلية والبيوتكنولوجية. وكان لهذا الإجراء أثر أقوى على بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. فقد ضغطت الولايات المتحدة على عدد من حكومات أمريكا اللاتينية بقصد عرقلة مشترياتها من المنتجات الطبية الكوبية. وحاولت أيضا إعاقة كوبا عن شراء الأدوية التي تعوز البلد مثل البلازما وهرمونات الغدة الدرقية والبنسلين والمضادات الحيوية والقلوانيات والكورتيزون.

٣٠ - ولم يطرأ على هذه الأوضاع أي تغير في مجرى عام ١٩٩٣. فالقيود التي تعيق شركات الولايات المتحدة عن بيع الأدوية لكوبا لا تزال قائمة. ولا يزال قائما بالشكل ذاته منع الشركات في جميع أنحاء العالم من بيع أي أدوية أو معدات أو لوازم طبية تحتوي على مكونات أو أجزاء أو قطع غيار أو تكنولوجيات يكون منشؤها الولايات المتحدة.

٣١ - وهذا يؤثر بقوة على كوبا وخصوصا في هذا الوقت الذي أخذت تنشأ فيه حالات عجز تقوض البرامج الصحية تقويضا خطيرا.

٣٢ - وضغطت حكومة الولايات المتحدة على شركات بلدان أخرى لتقلص علاقاتها الاقتصادية مع كوبا، وحذرتها من التعرض للقيود التي تفرض بموجب الحصار ومن الوقوع تحت طائلة قانون توريسللي الذي اعتمد مؤخرا. وفيما يلي أمثلة على هذه الضغوط:

- ضغطت الولايات المتحدة على شركة السكر البريطانية Tate and Lyle لتقلص روابطها الاقتصادية مع كوبا، وذلك بعد أن شارك ممثلون من هذه الشركة في ندوة عن السكر عقدت في كوبا في أيار/مايو ١٩٩٢؛

- كما أن شركة Cable and Wireless البريطانية الأصل والعاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي لها فروع في أمريكا الشمالية، تلقت تهديدا من حكومة الولايات المتحدة مؤداه أن أي استثمار لها في كوبا سيؤدي إلى رفض منحها الرخصة التي طلبتها لممارسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين أوروبا وآسيا عن طريق الولايات المتحدة؛

- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كشفت الجريدة اليومية المكسيكية Le Financiero عن أن ملاك فندق "ماريا ايزابيل شيراتون" في المكسيك تعرضوا لضغط قوي من سفارة الولايات المتحدة، وأن هذا الضغط هو السبب الحقيقي الذي حملهم على إلغاء عقد وقعوه مع كوبا؛

- وكشفت الجريدة المكسيكية ذاتها كذلك عن الضغوط التي مارسها شخصيا السفير الأمريكي جون د. نيغروبونتي على "مجموعة مونتيري" لمنعها من إنشاء مشروع مشترك مع كوبا في مجال صناعة المنسوجات؛

- وعرقلت حكومة الولايات المتحدة توريد صمامات تنفس ووصلات وصناديق ضغط ومرذات وقوارير مرذاذية صغيرة الخ.، وهي جميعا قطع غيار لجهاز التنفس من طراز Bird، وهو الأشيع استعمالا في كوبا في أقسام العناية المركزة والعناية المتوسطة وفي غرف العمليات والغرف المخصصة لمرضى الربو وفي أقسام الإسعاب العاجل؛

- وأكد مسؤولون من شركة Eli Lilly Canada Inc. الكندية المنتجة للأدوية أنه، نتيجة للقوانين الأمريكية ولقانون توريسللي على وجه التحديد، أصبح من المحظور على الشركة أن تبيع منتجاتها إلى كوبا. أوضح واحد من هؤلاء المسؤولين أن الشركة المذكورة فرع لشركة Eli Lilly and Co. الأمريكية (وهي المنتج الرئيسي للأنسولين في العالم) التي تتضمن صادراتها أدوية لعلاج أمراض شائعة مثل اعتلالات الأوعية الدموية والرئتين ومرض السرطان الخ.، وأن من المحظور على الفرع أن يتعامل في التجارة مع كوبا أو شركات كوبية بسبب وجود الشركة الأم في الولايات المتحدة؛

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، كشفت الجريدة اليومية الأرجنتينية "Pagina 12" عن أن أكبر شركتين للحبوب الغذائية تعملان في الأرجنتين وهما Cargil SACI و Compania Continental CACINF قررتا وقف صادراتهما من القمح إلى كوبا بسبب قانون توريسللي.

٣٣ - وحسبما كان متوقعا، كانت قيمة هذه الصادرات ستصل إلى ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لفئة واحدة من الحبوب هي القمح وفول الصويا والفاصوليا والبسلة والعدس. ولم يكن قرار شركتي Cargil و Continental نابعا من مصالحهما الخاصة، بل إن مدراءهما سلموا بأن القرار فيه مساس بالغ بالشركتيـن. وأقر مسؤولون من شركة Continental Grain (الشركة الأم في الولايات المتحدة لشركة Continental SACINF) في السر أن موظفين من حكومة الولايات المتحدة زاروهم ونبهوهم إلى ضرورة تقليص تجارتهم مع كوبا وإلا تعرضت مصالح الشركة لضرر بالغ.

٣٤ - ووجهت الولايات المتحدة ضغوطها الداعمة للحصار إلى قطاع النقل البحري أيضا، مستهدفة الحد بهذه الوسيلة الإضافية من إمكانيات كوبا في ممارسة علاقاتها الاقتصادية الخارجية التي تعد في الظروف الراهنة حيوية لتنمية اقتصادها.

٣٥ - واستطاعت مصادر قريبة من مؤسسات بحرية في أوروبا أن تتحقق من أنه منذ أعلن جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة إغلاق الموانئ الأمريكية أمام سفن البضاعة والركاب الوافدة من كوبا والذاهبة إليها، أعلمت الولايات المتحدة شركات محلية في أوروبا وأمريكا اللاتينية بأن سلطات الولايات المتحدة إما ستصادر السفن التي ستنتهك القانون الأمريكي وإما ستوقع عليها غرامات باهظة.

٣٦ - وترتب على ما سبق ما يلي:

- سحب أمر شحن لتحميل ٢٥ مليون طن متري من القمح بسبب المصاعب التي يواجهها المصدر مع أصحاب السفن الأمريكية اللاتينية في تحديد سعر الشحن إلى كوبا.

- لم تشحن أيضا شركات أوروبية كميات أخرى من القمح لصعوبة إرسال سفن إلى كوبا.

- اضطرت شركة آسيوية كبرى، تنقل المنتجات الكوبية من منطقة البحر الكاريبي وإليها، إلى إنهاء عقدها مع كوبا بسبب اضطرار سفنها، وهي في طريقها إلى كوبا، إلى الرسو في موانئ الولايات المتحدة على المحيط الهادئ.

- أعطت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة لنفسها مؤخرا، بموجب قوانين الحصار، الحق في تجميد تحويل مصرفي أجراه مصرف من أمريكا اللاتينية إلى مصرف هافانا الدولي - الذي يقع مقره في لندن - عن طريق مصرف الأطلسي Atlantic Bank بالولايات المتحدة. وكانت العملية متعلقة بدفع ائتمان وافقت شركة نافيغاسيون مامبيسا Navigacion Mambisa في كوبا على تقديمه لتغطية تكاليف نقل معدات زراعية.

٣٧ - وصلت هذه الحالة في عام ١٩٩٣، إلى مستويات خطيرة بسبب رفض أصحاب السفن العمل رضوخا للضغوط الشديدة التي يتعرضون لها، مما تسبب في مصاعب خطيرة لنقل المنتجات الأساسية اللازمة لتغذية سكان كوبا.

٣٨ - كما أصبح مجال السياحة هدفا لإجراءات حكومة الولايات المتحدة؛ فوكالات السياحة الكندية لا تستطيع حجز رحلات من كوبا وإليها، حتى ولا من بلدان أخرى، نظرا لأن شركة الولايات المتحدة التي تستخدم الشركات الكندية نظامها المحوسب في الحجز، قررت في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ألا تقوم بهذه الخدمة، ومن ثم فقد ألزمت الشركات الكندية بالانضمام إلى الحصار، دون أن يكون ذلك من مصلحة هذه الشركات أو في نيتها.

٣٩ - بلغت عدوانية الولايات المتحدة حد محاولة عرقلة الهبات ذات الطابع الإنساني. وقد نجمت المصاعب التي تواجهها حركة "إعمل من أجل كوبا" عن هذه الضغوط. وأسندت إلى موظف سفارة الولايات المتحدة في المكسيك شخصيا مهمة الضغط على موظف PEMEX لعرقلة تنسيق إرسال السفينة المشار إليها.

٤٠ - وحاولت الولايات المتحدة أيضا عرقلة تلقي كوبا لهبات أخرى، مثل الهبة التي قدمتها الشركة الإيطالية ENEL Spa إلى الاتحاد الكهربائي التابع لوزارة الصناعات الأساسية في كوبا، وكانت قيمتها ٤ ملايين من الدولارات، فعندما حاولت شركة ENEL إرسال هذه الهبة، تلقت مذكرة تخطرها بأن عليها أن تأخذ في الحسبان الصلات التجارية والمالية الوثيقة لهذه الشركة مع الولايات المتحدة، وحذرتها من الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها وفقا لقانون توريسللي.

٤١ - وهناك أساليب كثيرة لقياس آثار هذا العدوان على كوبا، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد أدى هذا العدوان إلى توافر وثائق كثيرة عن هذا الموضوع أعدها خبراء رفيعو المستوى. والأمم المتحدة لم تضطلع بأي دراسة متعمقة في هذا الصدد، وهذا الأمر يقع تماما في نطاق واجباتها، وكوبا على استعداد لتقديم معلومات وفيرة عنه. والنتيجة التي لا مفر منها هي أن هدف الولايات المتحدة المتمثل في فرض المعاناة على الشعب الكوبي لم يتحقق بمستويات غير محتملة، وذلك نتيجة للسياسة الاشتراكية العادلة والمنصفة التي تتسم بها العملية الثورية والتي تكفل الوحدة الوطنية وإرادة المقاومة الصلبة لدى الكوبيين. بيد أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي ملحوظ أيضا ولا سبيل إلى إنكاره، وهو يمثل، بلا شك، انتهاكا صارخا وجسيما لما للشعب الكوبي من حقوق الإنسان.

٤٢ - وقد خسرت كوبا بسبب الحصار، وفقا لتقديرات متحفظة، أكثر من ٤٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة، أي نحو ٢٠ مثل الحساب الجاري للبلد في عام ١٩٩٢. وتظهر آثاره عمليا من جميع جوانب الاقتصاد، وقد كان لهذه الآثار سمة تراكمية على مدى أكثر من ٣٠ عاما، مما سبب تغييرات في العادات

الاستهلاكية للسكان، وتحويلات هائلة في قطاعي الصناعة والنقل ومصاعب في التنمية العلمية والتكنولوجية ونقص شديد في لوازم معينة للاستهلاك السكاني.

٤٣ - وشراء السلع يجري بالضرورة بأسعار باهظة لأن العرض قليل ولأن على كوبا أن تغطي المخاطرة التي يتحملها البائع الذي يتاجر مع عدو للولايات المتحدة. كما يتعين على كوبا أن تبيع بأسعار مخفضة، وذلك نتيجة لنوع من العلاقات الاقتصادية التي لم ينشأ كقانون، وإن كان يخضع في الواقع لسياسة حرب تشنها أكبر قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية في العالم.

٤٤ - ونتيجة للضغوط والعراقيل التي يفرضها الحصار، يتعين على كوبا أن تبحث عن سلع في أسواق نائية للغاية، الأمر الذي يزيد من تكاليف النقل وهي مضطرة، في نفس الوقت، إلى الحفاظ على مستويات مرتفعة من الموجودات في المستودعات والمبردات، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد التكاليف.

٤٥ - وقد تسبب الحظر، الذي يؤثر تأثيرا ضارا في الملاحة الحرة للسفن التجارية التي تشترك في تجارة مع كوبا، في تأخير شتى عمليات الحصول على الواردات، مما سبب عجزا يضاف إلى العجز الموجود فعلا في المنتجات الأساسية التي يحتاجها السكان؛ ومصاعب أكبر في ضمان المعدلات اللازمة لتشغيل برامج الصحة الوطنية؛ وسبب، ضمن أضرار أخرى، تعطيلا في الصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك السكاني المباشر أو صناعات التصدير.

٤٦ - ومن أمثلة هذه الحالة أن كوبا دفعت، في عام ١٩٩٢ علاوة على الأسعار السائدة، فقط فيما يتعلق بالقمح، والطيور، واللبن اللازم بوصفها أغذية أساسية للسكان، ٤١,٥ مليون دولار، وذلك بسبب فروق الأسعار. وقد خسرت فيما يتعلق برسوم الشحن أكثر من ٨٥ بليون دولار؛ وقد ازدادت رسوم شحن الوقود بالنسبة لكوبا بنسبة ٤٣ في المائة، وثلاثة أمثال بالنسبة لمنتجات أخرى. كما اضطرت كوبا في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣، من ناحية الواردات من القمح والدقيق والزيت الخام فقط إلى دفع مبلغ يزيد عن أسعار الشحن في السوق بمقدار ٨٧٦ ٣٢٩ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٤٧ - والأرصدة الكوبية المجمدة في الولايات المتحدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تزيد عن ١٠٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، ويزداد هذا المبلغ كل سنة من ناحية رأس المال مضافا إليه فوائد بما يزيد على ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

٤٨ - ونتيجة للضغوط الاقتصادية والمصاعب الدولية التي تتعرض لها تجارة السكر الدولية، وهو المصدر الأساسي لدخل البلد، اضطرت كوبا إلى وضع كل إنتاجها القابل للتصدير في السوق المتبقي حيث تحصل على سعر يساوي ٥٠ في المائة تقريبا من السعر الذي يجري به التعامل في الأسواق الرئيسية. ومع ذلك فإنه يتعين على كوبا، لاستحالة تسعير سكرها في بورصة نيويورك نتيجة للحصار، أن توافق على

تخفيض آخر لعملائها، يقل عن السعر السائد في السوق الدولي، الأمر الذي يزيد من انخفاض دخلها بما قيمته ٣٠ مليون دولار أخرى.

٤٩ - ولا يتسنى تجميع هذه الخسارات الضخمة التي تعاني منها البلد بسبب عدم إجراء معاملاتها الاقتصادية بدولارات الولايات المتحدة؛ فقواعد الحصار تحظر على مصارف البلدان الأخرى الاحتفاظ، لكوبا أو لمواطنين كوبيين، بحسابات مقومة بدولارات الولايات المتحدة. ومن المحظور أيضا استعمال هذه العملة أو الحسابات المقومة بدولارات الولايات المتحدة في معاملات بين مواطني البلدان الأخرى ومواطنين كوبيين. وكما ينتظر ولوزن هذه العملة في الاقتصاد الدولي، فإن الخسارة الناجمة عن التحويلات النقدية وعمليات التغيير كبيرة للغاية.

٥٠ - وقد ازدادت هذه الحالة سوءا في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٢ وفي خلال عام ١٩٩٣ من ناحية معاناة كوبا بشكل متزايد من آثار قانون توريسللي المذكور نظرا لأن إضفاء الشرعية على تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة قد أثر على معاملات عديدة كانت تجرى على الرغم من المصاعب التي كانت موجودة فعلا.

٥١ - وتبين آثار الحالة الموجزة أعلاه أن طبيعة من يشنون حربا من هذا النوع ويواصلونها لأن آثارها، تتسم بالوحشية إلى حد بعيد. وتشهد على ذلك حقيقة أن الأغذية والأدوية كانت، منذ البداية، من المنتجات المصنوعة في الولايات المتحدة أو التي يدخل في إنتاجها بعض العناصر الآتية من الولايات المتحدة ومحظور على الشعب الكوبي الحصول عليها. ويمكن التحقق، في حينه، من أن تجارة كوبا مع أفرع شركات الولايات المتحدة، وهي الهدف الرئيسي لقانون توريسللي لعام ١٩٩٢، تتضمن أساسا شراء المنتجات الغذائية والأدوية اللازمة للاستهلاك الضروري للشعب الكوبي.

٥٢ - ويمكن، لتحقيق هذه الغاية، الاطلاع على المعلومات الرسمية التي نشرتها وزارة الخزانة بالولايات المتحدة طوال هذه السنوات في الوثيقة المعنونة "تقرير خاص: تحليل للتجارة المسموح للأفرع الخارجية لشركات الولايات المتحدة إجرائها مع كوبا".

٥٣ - ونتيجة لذلك يتعين الحصول على الأدوية والمواد الأولية المستخدمة في إنتاجها في كوبا من أسواق نائية، كما يتعين أن تخضع لما تخضع له جميع الأنشطة التجارية في كوبا من مصاعب متمثلة في التكاليف الإضافية وازدياد رسوم الشحن والأسعار الخ.

٥٤ - ويتصل مثل أخير لهذه الحالة بعمليات الاستيراد الهادفة إلى مكافحة المرض الوبائي المعروف باسم "المرض العصبي الوبائي". وقد تعين، من أجل شحنة جزئية منصوص عليها في عقد مبرم للفيتامينات واللوازم التي تستخدم في صنع الأقراص التي تعطى للمرضى ولعامة السكان للوقاية، دفع مبلغ ٢٣٧ ٤٤٨ دولارا على وجه التحديد من أجل رسوم الشحن الجوي من أوروبا. ولو لم تعرقل إجراءات الحصار

الوصول إلى سوق الولايات المتحدة للحصول على هذه المنتجات. لانخفض هذا المبلغ إلى ٥٤٨ ١٨١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٥٥ - ومن المهم أن نكرر أن الأثر المباشر في السكان ليس أشد من ذلك وهذا هو نتيجة الطريقة العادلة والمنصفة التي يجري بها توزيع المخاطر في البلد وبفضل ثمار أكثر من ٣٣ سنة من التحول الواعي والمخلص في القطاع الاجتماعي الهادف إلى رفع مستوى معيشة وتغذية وصحة وتعليم الشعب الكوبي والحفاظ على كرامته. بيد أن هذا لا يعفي حكومة الولايات المتحدة من مسؤوليتها عن ارتكاب جريمة من أطول الجرائم وأكثرها تحديا في التاريخ الحديث، ولا يعفيها من التزاماتها إزاء طلب المجتمع الدولي الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ ومقتضيات مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الحواشي

(١) A/47/675، المرفق، الفصل الثاني الفقرة ٧٨.

مرفق

[الأصـــــل : بالاسبانيـــة]
[٣ آب/أغسطس ١٩٩٣][1]

١ - أحاطت حكومة كوبا علما بما اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا من اجراءات هي أبعد ما تكون عن الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٩/٤٧، فهي تشكل خرقا صارخا لأحكام هذا القرار ودليلا اضافيا على استخفاف هذه الحكومة بقرارات الجمعية العامة وعدم احترامها لقواعد القانون الدولي.

٢ - وإن الجمعية العامة، باتخاذها القرار ١٩/٤٧، قد شجبت بخاصة "قانون توريسللي" الذي أقرته الولايات المتحدة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وفي أثناء المناقشة التي سبقت اتخاذ ذلك القرار، ندد عدد كبير من الدول الأعضاء بهذا القانون لعدة أسباب، من بينها أنه يمثل محاولة مرفوضة لاضفاء الشرعية على العدوان الاقتصادي الذي تشنه الولايات المتحدة على كوبا خارج نطاق إقليمهـــا وأن هدفـــه

(١) في مذكرة شفوية لاحقة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغ الممثل الدائم لكوبا الأمين العام: "حقائق اضافية الى ما سبق أن أبلغ عنه سعادة السيد روبرتو روباينا غونسالس وزير الخارجية في رسالته المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣". ويرد محتوى هذه المذكرة الشفوية اللاحقة في هذا المرفق.

السافر هو ممارسة القسر من خلال تشديد حصارها الاقتصادي الشامل فعلا الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من ٣٠ سنة، لحملها على التخلي عن النظام السياسي والاقتصادي الذي اختاره شعبها في كنف الحرية والسيادة.

٣ - وقد شرعت حكومة الولايات المتحدة في تطبيق قانون توريسللي، غير عابئة البتة بارادة المجتمع الدولي التي أعربت عنها الجمعية العامة. فقد صدر في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ أمر لجميع الأجهزة الاتحادية يدعوها الى أن تتخذ، في حدود سلطاتها، جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك سن قواعد ونظم بغية انفاذ أحكام القانون المشار اليه. وهكذا، تضاف الى الحصار المضروب خارج النطاق الاقليمي طرائق جديدة تكرسه عمليا؛ ذلك أنه يجري الاعداد لوضع آليات أخرى لانتهاك سيادة أي بلد يقرر بمحض ارادته أو يحاول اقامة أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية مع كوبا، ولوطء الحقوق المشروعة لهذه البلدان.

٤ - وعملا بهذا الأمر التنفيذي، أصدرت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة مجموعة نظم تؤكد قانون توريسللي من جديد وتطبقه. ومن المتوقع أن تقوم أيضا في القريب هيئات أخرى مثل وزارة التجارة بإصدار نظم مماثلة في هذا الشأن.

٥ - وترمي النظم الجديدة لوزارة الخزانة الى إنفاذ قانون "توريسللي" وتوسيع الحصار وتشديده من خلال الترتيبات التالية؛

'١' منع شركات متوطدة جميع مكاتبها دون استثناء موجودة في بلدان ثالثة من التعامل مع كوبا لمجرد أن رعايا الولايات المتحدة يمتلكون هذه الشركات أو يسيطرون عليها، مما يعد انتهاكا لقوانين بلدان مقر هذه الشركات؛

'٢' توسيع هذا الحظر ليشمل شركات من بلدان ثالثة، ولاسيما فيما يتعلق ببيع الأدوية والامدادات الطبية لكوبا أو هبات الأدوية والامدادات الطبية المقدمة الى الحكومة الكوبية؛

'٣' منع سفن البلدان الثالثة من دخول موانئ الولايات المتحدة لشحن أو تفريغ سلع لفترة ١٨٠ يوما بعد تاريخ دخولها الى أي من الموانئ الكوبية بغرض التجارة في السلع أو الخدمات؛

'٤' منع سفن البلدان الثالثة منعا باتا من دخول موانئ الولايات المتحدة الأمريكية اذا كانت تحمل الى كوبا أو منها سلعا أو مسافرين أو سلعا تفيد كوبا في علاقاتها مع هذه البلدان الثالثة.

٦ - وقد أكدت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بخاصة، بنظمها تلك، إمكانية التوسع الى أبعد حد في تدويل الأحكام المتعلقة بسفن البلدان الثالثة والمضي في ذلك الى أبعد مما ينص عليه قانون

"توريسللي" في عباراته الأصلية. وقررت أن منع السفن الحاملة للسلع الكوبية من دخول موانئ الولايات المتحدة، ينطبق كذلك في حالة اذا ما تزودت هذه السفن بوقودها ومؤونتها من كوبا. وهكذا فإن سفن البلدان الثالثة سيمنع عليها، حتى وإن أفرغت كامل حمولتها في كوبا، دخول موانئ الولايات المتحدة اذا ما تزودت في كوبا بوقودها أو مؤونة رحلتها. كما قررت وزارة الخزانة تطبيق فترة الحظر الممتدة ١٨٠ يوما على سفن البلدان الثالثة التي تتزود من جديد، في أثناء رسوها في احدى الموانئ الكوبية، بالوقود أو المؤونة أو في حالة دخولها هذه الموانئ لغرض إصلاحها، ولا سيما اذا كانت هذه السفن لم تدخل ذلك الميناء بغرض تفريغ أو شحن حمولة من السلع.

٧ - وتتوافر لدى الحكومة الكوبية جميع المعلومات ذات الصلة التي تشير الى أن الولايات المتحدة تطبق على نحو صارم هذه الأحكام المتعلقة بالسفن. ومن المعروف أن سلطات الولايات المتحدة لا تسمح لسفن البلدان الثالثة بدخول موانئها إلا بعد استيفاء جملة تدابير، من بينها تقديم شهادة تفيد أن هذه السفن لم تحمل الى كوبا أو من كوبا سلعا أو مسافرين وأنها لم ترس في أي ميناء كوبي بغرض التجارة في السلع أو الخدمات في غضون الـ ١٨٠ يوما السابقة.

٨ - ولم يكن قانون توريسللي لينتظر صدور هذا الأمر التنفيذي أو اعتماد نظم وزارة الخزانة، ليترك آثاره الشديدة على اقتصاد كوبا ومجتمعها. فقد أشار روبرت توريسللي، عضو كونغرس الولايات المتحدة والصانع الرئيسي لذلك التشريع في الكونغرس، في رسالة وردت في الصفحة ٢١٩ من مجلة Foreign Affairs في صيف عام ١٩٩٣، الى أن ذلك الاجراء تسبب لكوبا في زيادة تكاليف علاقاتها الاقتصادية الخارجية بنسبة ١٥ في المائة.

٩ - وتمثل النظم التي أصدرتها وزارة الخزانة المشار اليها دليلا اضافيا على أن حكومة الولايات المتحدة لا تمتثل لقرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ وانما تسعى الى تقويض نظام كوبا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتكبيد الشعب الكوبي خسائر. وغني عن القول بأنها تضع نفسها بذلك في مواجهة مع رأي وإرادة المجتمع الدولي.

كولومبيا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

١ - امتثلت حكومة كولومبيا لأحكام القرار المذكور، وذلك عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا سيما التعهدات التي أخذتها على عاتقها بحرية بمقتضى الصكوك القانونية الدولية التي تكرس حرية التجارة والملاحة.

٢ - وامتنعت كولومبيا بصفة خاصة عن سن وتطبيق قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٩/٤٧، نظرا إلى أنها لا تعترف بصحة تطبيق التدابير التي تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

كينيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

ليس لدى حكومة جمهورية كينيا أي قوانين تقييدية من النوع المشار اليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

ليسوتو

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣]

١ - إن حكومة مملكة ليسوتو لم تسن ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة تمس آثارها خارج اقليمها بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولايتها، فضلا عن حرية التجارة والملاحة.

٢ - إن السياسة الخارجية لحكومة ليسوتو تسترشد دائما بمبادئ من بينها مبدأ وجوب امتناع جميع الدول، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الاقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسي، أو بأية طريقة أخرى تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة؛ ومبدأ وجوب أن تسوي جميع الدول خلافاتها الدولية بالوسائل السلمية، بطريقة لا تعرض للخطر السلم والأمن والعدل على الصعيد الدولي؛ ومبدأ وجوب عدم التدخل في الشؤون الواقعة ضمن الولاية القطرية لأية دولة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٣ - إن حالة ليسوتو، بسبب حجمها وموقعها الجغرافي - السياسي، مشابهة وموازية لحالة كوبا من عدة أوجه. ولذلك، فإن ليسوتو لا تؤيد القوانين والأنظمة ذات الآثار السلبية بالنظر الى القواعد والممارسات الدولية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

المكسيك

[الأصـــل : بالاسبانية]
[٢٥ أيـار/مايـــو ١٩٩٣]

لما كانت المكسيك تنتهج ممارسة تجارية غير تمييزية، ولا تعترف بصلاحية تطبيق القوانين الداخلية خارج البلدان التي أصدرتها، فإن حكومة المكسيك من دأبها الامتناع عن تطبيق القوانين والتدابير المشار اليها في ديباجة القرار ١٩/٤٧.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٣]

١ - تتمتع المملكة المتحدة بعلاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا.

٢ - وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة اعتراضها على مد نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خارج الحدود الاقليمية في قانون عام ١٩٩٢ بشأن الديمقراطية الكوبية. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، استندت المملكة المتحدة الى قانون حماية المصالح التجارية لعام ١٩٨٠. ويجرم قانون المملكة المتحدة الآن كل مَن يتقيد بأجزاء محددة من لوائح الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الكوبية.

٣ - بيد أن حكومة المملكة المتحدة تعتبر الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة تخص الحكومتين المعنيتين، ومن هنا فإنها تعتقد أن الجمعية العامة ليست بالمحفل الملائم لمناقشة هذه المسألة الثنائية.

الهند

[الأصـــل : بالانكليـــزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

إن الهند قد صوتت مؤيدة القرار، وهي تؤيد الآراء المبداة فيه. ولم تسن أو تطبق تدابير من النوع المشار اليه في ديباجة القرار المذكور، ولهذا، فإنها ليست في حاجة الى الغاء أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل أو ابطالها.

اليمن

[الأصـــــل: بالعربيـــــة]
[٩ آب/اغسطس ١٩٩٣]

إشارة الى خطاب الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٩٩٣/١/١٤ بشأن الفقرة الثالثة من القرار ١٩/٤٧ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن الحصار الأمريكي المفروض على كوبا.

كانت الجمهورية اليمنية من الدول التي أيدت القرار، وهي ملتزمة بما ورد في الفقرتين الأولى والثانية منه.

وللعلم فاليمن تؤيد حل النزاعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار والتفاوض ولا تؤيد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو التدخل والقسر.

كما أنها تأمل في أن تمارس الأمم المتحدة صلاحياتها لإشاعة وتعزيز الثقة والتفاهم وتؤيد السيادة المطلقة لكافة الدول وتفعيل أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة دون تمييز أو محاباة.

ومن جانب آخر ترى أن الحالات التالية هي التي يمكن فيها النظر في فرض الحصار الدولي عليها:

١ - الحالات التي يتعرض فيها الأمن والسلام الدوليان للخطر.

٢ - حالات قيام دولة بفرض أو ممارسة سياسة قائمة على التمييز بين مواطنيها تؤدي - من بين أمور أخرى - الى حرمانهم من التمتع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٣ - حرمان أي شعب من ممارسة حقوقه التي تقرها القوانين والقرارات والشرائع الدولية.

٤ - لا تجيز ممارسة دولة ما لسياسة الحصار على طرف ثالث بسبب وجود خلاف بين الدولة المعنية ودولة أخرى هي في خلاف أو نزاع معها.

تلك هي الثوابت التي يجب التأكيد عليها.

- - - - -